نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي

الصندوق يوضح خطوات تنشيط التعافي العالمي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
20 إبريل 2013

السيد شانموغاراتنام، اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (إلى اليمين) مع السيدة لاغارد، صندوق النقد الدولي: دعت اللجنة الأعضاء إلى التحرك بحسم لتعزيز التعافي القابل للاستمرار (الصورة: Cliff Owen/IMF)

- يتعين التقدم بالسرعة الكاملة لتحقيق تعاف متوازن وقابل للاستمرار
- النمو وفرص العمل من الشواغل الأساسية
- الصندوق يعرض خطة عمل لتعزيز التعافي الاقتصادي

في ختام اجتماعات الربيع لعام 2013 على خلفية التعافي العالمي غير المتوازن، صرح الصندوق أن هناك حاجة لمزيج واسع النطاق من السياسات للمساعدة في وضع الاقتصاد العالمي على مسار النمو المستمر والمتوازن.

أبرزت مناقشات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي لجنة الصندوق المعنية بتسيير السياسات الاقتصادية، في سياق اجتماعات الربيع المنعقدة في واشنطن، مدى الحاجة إلى تعزيز النمو وخلق الفرص الوظيفية.

وقال معالي السيد ثارمان شانموغاراتنام، وزير مالية سنغافورة، الذي ترأس اجتماع اللجنة السابع والعشرين في 20 إبريل، إن "النمو وفرص العمل كانا محل تركيز بالغ القوة أثناء مناقشاتنا."

وأضاف "كان هناك إدراك قوي ومشترك بأن تحقيق النمو وزيادة فرص العمل لا يمكن أن يعتمد على السياسات الاقتصادية وحدها. فلا يوجد حل سحري يحقق لنا مستوى النمو الطبيعي وقدرا طبيعيا إلى حد ما من فرص العمل."

مزيج من السياسات القوية

أكدت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، أهمية التركيز على نمو الفرص الوظيفية. وقالت إن وضع مزيج من السياسات يمكن أن يساعد على انتقال العالم إلى ما وراء التعافي "ثلاثي السرعات" – حيث يتسم أداء بعض البلدان بالجودة، ويسير البعض في طريق الإصلاح، ويتأخر البعض الآخر عن اللحاق بالركب – والذي ظهر في الأفق منذ آخر اجتماع للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في أكتوبر 2012 في سياق الاجتماعات السنوية في طوكيو.

وفي مؤتمر صحفي عقب انتهاء اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، قالت السيدة لاغارد إن "جميع صناع السياسات حريصون على خلق فرص العمل وتلبية مطالب المواطنين من الشباب على وجه الخصوص. وقالت إن "كل السبل الكفيلة بخلق فرص العمل" مطروحة للمناقشة، "بدءا بتحقيق النمو ومزيج السياسات الجيدة الذي لا يقتصر على سياسة واحدة فقط وإنما مجموعة من السياسات تتضمن ضبط أوضاع المالية العامة بالسرعة المناسبة، وإجراء الإصلاحات الهيكلية، ... فضلا على السياسة النقدية، التي تتيح فرصة لالتقاط الأنفاس."

وقال السيد شانموغاراتنام إن السياسات المعنية بإعطاء دفعة للنمو كانت محورا أساسيا في المناقشات، وذكر أن اللجنة رأت ملاءمة تطبيق السياسة النقدية التيسيرية على المدى القصير لكنه أضاف قائلا إن هناك حاجة أيضا لاتخاذ الإجراءات على مستوى سياسات المالية العامة والسياسات الهيكلية.

وقال ثارمان إن "التركيز انصب على تحسين توازن الاستراتيجيات – النقدية والمالية العامة والهيكلية – مع التشديد بقوة على الإصلاحات المالية العامة والهيكلية متوسطة الأجل بدلا من الاعتماد المفرط على السياسة النقدية."

التركيز على النمو القابل للاستمرار

صرحت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، التي تمثل البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها 188 بلدا، في بيان أصدرته أن هناك علامات تعاف غير متوازن بدأت تظهر لكن معدلات النمو واستحداث الوظائف لا تزال أقل مما ينبغي. وذكر البيان أن "علينا أن نتحرك بحسم لتعزيز التعافي القابل للاستمرار واستعادة صلابة الاقتصاد العالمي".

ومن أهم أولويات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في الشهور المقبلة ما يلي:

الاقتصادات المتقدمة: يتعين اتباع سياسة نقدية تيسيرية للمساعدة في تعزيز النمو لكنها ينبغي أن تقترن بخطط موثوقة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة وبإحراز تقدم أكبر في إصلاحات القطاع المالي والإصلاحات الهيكلية. وفي منطقة اليورو، هناك أهمية بالغة لإحراز مزيد من التقدم في معالجة خلل الميزانيات العمومية لدى البنوك والحد من التشتت المالي.

بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: مع بدء تزايد النشاط، ينبغي إعادة معايرة السياسات بغية إعادة بناء الهوامش الوقائية والوقاية من مواطن الخطر المالي.

البلدان منخفضة الدخل: يتيح استمرار النمو القوي في العديد من البلدان منخفضة الدخل مجالا لتعزيز مصدات السياسة الواقية إلى جانب معالجة الاحتياجات الملحة في مجال البنية التحتية والمجال الاجتماعي. ويتعين على الصندوق توخي الدقة في متابعة قدرة الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر على الاستمرار في تلبية احتياجات البلدان منخفضة الدخل.

استعادة صلابة الاقتصاد: يتعين على الصندوق مواصلة التركيز على فرص العمل والنمو كأساس للمشورة بشأن السياسات حسب الظروف القُطرية، وبالتعاون مع منظمات أخرى.

رقابة الصندوق: يتعين على الصندوق إجراء مزيد من التحليل لأثر السياسة النقدية غير التقليدية على التدفقات الرأسمالية وأسعار الأصول والسلع الأولية، ودور التدفقات الرأسمالية في تحريك أسعار الصرف، والسيولة العالمية.

إصلاحات الحوكمة: حثت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الأعضاء الذي لم يستكملوا بعد الخطوات اللازمة للمصادقة على إصلاحات عام 2010 أن يبادروا باستكمالها دون تأخير، كما حثت المجلس التنفيذي للصندوق على الموافقة على صيغة جديدة للحصص في سياق المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص.

ورحبت اللجنة أيضا بالتوجيهات التي وردت في "جدول أعمال السياسات العالمية" الصادر عن الصندوق (انظر الإطار) – وهو بمثابة خطة عمل تحدد أولويات البلدان الأعضاء بشأن السياسات والكيفية التي يمكن للصندوق أن يقدم بها المساعدة في هذا الشأن.

جدول أعمال السيدة مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية
يتعين اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن السياسات للتشجيع على تحقيق نمو أقوى وقابل للاستمرار، حسبما ورد في "جدول أعمال السياسات العالمية" الذي عرضته السيدة كريستين لاغارد مدير عام الصندوق على كبار المسؤولين أثناء اجتماعات الربيع لعام 2013. ويتضمن "جدول أعمال السياسات العالمية"، الذي تم عرضه على لجنة الصندوق المعنية بوضع السياسات، وهي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 إبريل توضيحا لأولويات السياسات بالنسبة لأعضاء الصندوق البالغ عددهم 188 بلدا بالإضافة إلى ما يمكن للصندوق أن يقدمه من مساعدة في هذا الشأن. ويعرض كذلك تقريرا عن تقدم سير العمل بشأن الأهداف التي تمت مناقشتها بين البلدان الأعضاء والصندوق أثناء انعقاد اجتماعات الصندوق السنوية لعام 2012 في طوكيو. ويناقش التقرير مجموعة من التدابير اللازمة لتنشيط التعافي القابل للاستمرار واستعادة صلابة الاقتصاد العالمي. طالع جدول أعمال السياسات العالمية.

روابط ذات صلة

طالع البيان

شاهد الفيديو

الموقع الإلكتروني لاجتماعات الربيع

آخر تقييم للآفاق العالمية

التركيز على التعافي الاقتصادي العالمي

السيدة لاغارد: التعافي ثلاثي السرعات

النظام المالي العالمي